









اللقاء التشاوري حول إعداد الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة عمالة وجدة أنجاد

أهداف اللقاء التشاوري

- 1. تكريس التفاعل الجماعي بين الفاعلين المعنيين، مؤسساتيين وغير مؤسساتيين، هيآت منتخبة، مجتمع مدني، مواطنين حول الأسئلة ذات الاهتمام المشترك والمتصلة بإعداد وتنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛ (عمالة وجدة أنجاد)؛
- 2. تعميق النقاش وتجديد التفكير في التحديات الكبرى للتنمية الترابية العادلة والمستدامة، والتي تتطلب عملا بالمقاربة الجديدة لمواجهتها بالشكل الذي يُسْهِمُ في تحقيق الغاية التي ارتضاها جلالة الملك محهد السادس نصره الله وأيده، لهذا البرنامج المجتمعي الواعد؛
 - 3. تقاسم المبادرات الفضلي والتجارب الناجحة لاسيما المتعلقة بالمشاريع المهيكلة الواجب اعتمادها؛
- 4. الخروج بتوصيات عملية وواقعية وقابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات المطروحة على المدى القصير والمتوسط في إطار البرنامج.

برامج التنمية الترابية المندمجة

□خطاب عيد العرش 29 يوليوز 2025

□ افتتاح دورة البرلمان: 10 أكتوبر 2025

□ المجلس الوزاري: 19 أكتوبر 2025

مفتطف من الخطاب السامي الذي وجهد صاحب الجلولة الملك محمد الساوس نصره الله الامة بمناسبة عيد العرش المجيد (2025).



صاحب الجلالة الملك مجد السادس نصره الله

غير أنه مع الأسف، ما تزال هناك بعض المناطق، لاسيما بالعالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة، بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية.

وهو ما لا يتماشى مع تصورنا لمغرب اليوم، ولا مع جهودنا في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة المجالية.

فلا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين.

شعبي العزيز،

لقد حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

لذلك ندعو إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة.

هدفنا أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع المناطق والجهات، دون تمييز أو القصاء.

ولهذه الغاية، وجهنا الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس، تهم على وجه الخصوص:

- أولا: دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلى؛
- ثانيا: تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛
- ثالثا: اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ؛
- ـ رابعا: إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها البلاد.

النورة الدورة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وذلك بتاريخ

10 أ كتوبر 2025.

...وإضافة إلى توجيهاتنا في خطاب العرش، بخصوص التنمية الترابية، ندعو للتركيز أيضا على القضايا التالية:

- أولا: إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن تحقيق التنمية الترابية المنسجمة، بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات.

وقد أصبح من الضروري، إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية، التي تغطي 30 % من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها، ومؤهلاتها الكثيرة.

- ثانيا: التفعيل الأمثل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل.

وذلك بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري، بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات، ومتطلبات حمايتها وتثمين مؤهلاتها الكبيرة، ضمن اقتصاد بحري وطني، يخلق الثروة وفرص الشغل.

- ثالثا: توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة، لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

ومن شأن هذه المراكز الناشئة كذلك، أن تشكل حلقة فعالة، في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من المواطنين بالعالم القروي...



صاحب الجلالة الملك مجد السادس نصره الله

من مخرجات مشروع قانون المالية برسم سنة 2026

- إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.
- التركيز على الخصوصيات المحلية وتعزيز الجهوية المتقدمة والتضامن بين المجالات.
 - إعداد البرامج عبر تشاور موسع مع الفاعلين الترابيين.
- ا أولوية لخلق مناصب الشغل للشباب ودعم التعليم والصحة والتأهيل المجالي.
 - عناية خاصة بالمناطق الهشة: الجبال، الواحات، والسواحل.
 - توسيع برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة.
 - تخصيص 140 مليار در هم لقطاعي الصحة والتعليم سنة 2026.
 - ا إحداث أكثر من 27.000 منصب مالي لفائدة القطاعين.
 - تطوير البنيات الصحية
 - تسريع إصلاح التعليم: تعميم التعليم الأولي، دعم التمدرس، وتحسين جودة التعلمات.

إحداث صندوق برامج التنمية الترابية المندمجة



ترأس صاحب الجلالة الملك مجد السادس، نصره الله، يومه الأحد 19 أكتوبر 2025 م، المو افق 26 ربيع الثاني 1447 هـ، بالقصر الملكي بالرباط، مجلسا وزاريا، خصص للتداول في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية برسم سنة 2026،

الركائز الأساسية لبرنامج التنمية الترابية المندمجة

4 محاور

من أجل خلق فرص الشغل والثروة، ضمان الولوج المتكافئ الخرمات الاساسية (التعليم والصحة)، والتدبير الديناميكي للمواره المانية و نثمين المجال الترابي،

اعتماه تدبير استباتي ومستدام للمواره المانية

في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ

وهم التشغيل

عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلى

4

وطلاق مشاريع التاهيل التردبي المندمج

مع إعطاء مكانة هامة للمراكز الصاعدة في عملية التفكير، لأنها تمثل جسراً للنمو وعنصراً للتنمية بين المناطق القروية والمراكز الحضرية؛

تقوية لنرمات الاجتماعية الانساسية

خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية

في انسجام تام والتقانية مع السياسات العمومية والبرامج القطاعية

مرتكزات برنامج التنمية الترابية المندمجة

تشكل جيلة جريزا من السياسات العمومية الترابية، تدمج التشغيل، والحدمات الاجتماعية، واستدامة المواره المانية، وتأهيل المجالوت التردبية

ترسيخ مبدز المسؤولية في ننبع تنفيذ

البرامج عبر آلية ربط المسؤولية

بالحاسبة

الهدف:

تقليص الفودرق بين المجالات التردبية وواخل كل مجال على حمرة؛

البرامج تندرج في إطار التوجه الذي رسمه صاحب لجلولة منذعام

ولكن بمقاربة جريرة؛

لكل مواطن الحق في التعبير عن

حاجياته وأولوباته عبر آليات

للوصغاء الترابي.

يتم إنجازها بشروكة مع المواطنين والفاعلين

البرامج والمشاريع

المحلِّبن عبر عقود أهداف ترابية باعتبار أن المستوى المحلى شريك فعلي في تنفيذ هذه المشاريع والبرامج؛

برامج موجهة نحو تنمية المواطن

خصوصيات الجيل الجديد من برنامج التنمية الترابية المندمجة

النهج الجديد في إعدادها

- طلابة مُبتكِرَة، متكاملة تنبني على الإصغاء، التشاور، الثقة المتبادلة، والنجاعة لإعداد وإنجاز المشاريع بشكل تشاركي؛
- لل تخطيط تصاعدي، تطوّري ومرن، يهدف إلى جعل المواطنين شركاء فاعلين ومساهمين في إعداد هذه البرامج؛ حيث يتخذ القرار محلياً وفقاً لحاجيات المواطنين ؛
- للانتقال من منطق بناء البنى التحتية إلى منطق الأثر والتنمية المندمجة بحيث يجب أن ينعكس كل درهم يُستثمر على تحسين حياة المواطن؛
 - ♣ حكامة شاملة، مرنة وشفافة، تعتمد على التقنيات الرقمية؛
 - ♣ تقييم سنوي للنتائج؛
 - 🛂 إحداث منصة إلكترونية يتم تقاسمها مع المواطنين لتتبع تنفيذ المشاريع لضمان تواصل واسع وفعّال.

توجهات برنامج التنمية الترابية المندمجة

الجمع بين المقاربتين الترابية والقطاعية

المقاربة الترابية

المقاربة القطاعية

توجيه الجهود نحو القطاعات المحدثة لفرص الشغل والقطاعات الاجتماعية الأساسية مثل: الصحة، التعليم، الماء، والتأهيل الترابي.

تحديد المناطق الجغرافية (الجماعات، الدواوير، الأحياء) التي تتطلب اهتمامًا أو دعمًا خاصًا، وفقًا لاحتياجاتها أو إمكانياتها، أو نقاط ضعفها.

التكامل

"الاستهداف"، أو "التدخل"، وفي أي مجال؟

مكان الارتكاز

يتم اعتماد «العمالة / الإقليم» كوحدة أساسية للتخطيط والتنفيذ، مع الحرص على تحقيق الانسجام على مستوى الجهة، بطريقة منسقة ومتشاورة بين مختلف الأطراف المعنية.

حكامة الإعداد

ترتكز على نظام حكامة متعدد المستويات، يقوم على لجان للقيادة والتنسيق والتشاور، يتم إحداثها على المستويات الإقليمية/العمالاتية، الجهوية والمركزية.

كتابة اللجنة

لجنة القيادة الإقليمية / العمالاتية:

الكاتب العام للعمالة أو الاقليم

العامل – رئيس اللجنة؛ رئيس مجلس العمالة / الإقليم؛ رؤساء الجماعات المكونة للنفوذ الترابي للعمالة / الإقليم؛ مسؤولو المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى العمالة / الإقليم.

لجنة القيادة الجهوية:

الكاتب العام للشؤون الجهوية

الوالي – رئيس اللجنة؛ عمال العمالات والأقاليم المكونة للنفوذ الترابي للجهة؛ رئيس مجلس الجهة؛ المسؤولون الجهويون للمصالح اللاممركزة للدولة؛...



منهجية الإعداد



منهجية العمل

منهجية إعداد برنامج التنمية الترابية المندمجة

الصياغة النحانية والمصاوقة

المصادقة على مستوى الإقليم/العمالة؛ التنسيق على المستوى الجهوي؛ المصادقة على المستوى المركزي. 05

التحليل والتفسير الترابي

الاستهداف: تحديد الأولويات؛ تحديد الفوارق الترابية؛ اقتراح توجيهات واقعية وقابلة للتنفيذ

03

وضع آليات الإعراد

خلية دعم بكتابة لجنة القيادة لجان تقنية موضوعاتية

02

01

06

ترتيب وتحربد الاولوبات

من خلال تبني مبادئ التكامل، الإدماج، وتوحيد الجهود على مستوى الإقليم؛ مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط المسبقة الضرورية لإنجازها



التشخيص والمشاورات التشاركية

امتلاك قراءة مشتركة للوضع الراهن؛ تحديد التحديات ذات الأولوية؛ تحديد الإشكاليات الرئيسية التي تعيق التنمية



تحت إشراف السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم





البرنامج وعقود الأهداف لسنة 2026 الشروع، ابتداءً من منتصف سنة 2026 في تنفيذ حزمة من الإجراءات السريعة ذات الأثر الاجتماعي والترابي الكبير.



إعداد برنامج وعقود أهداف مفصلة للإجراءات الواجب تنفيذها برسم سنة 2026، تحت إشراف السادة الولاة والعمال على مستوى العمالات والأقاليم، لضمان وضوح المهام وفعالية التنفيذ.

برنامج وعقود الأهداف لسنة 2026

□ قطاع الرعاية الصحية:

- نشر وحدات صحية متنقلة في المناطق القروية؛
- تنظیم حملات وقائیة متنقلة ترکز علی تدخلات مستهدفة؛
- إعادة تأهيل المراكز الصحية القروية، بما يشمل: الأعمال البسيطة، الدهانات، العزل، التجهيزات الأساسية، الطاقة الشمسية، ونظم المياه؛
- تزويد المراكز بالمعدات الطبية الأساسية، مثل أجهزة الموجات فوق الصوتية والمعدات الصغيرة؛

...

□ التربية والتعليم:

- إعادة تأهيل سريعة للمدارس الابتدائية،
 خاصة في المناطق القروية و شبه
 الحضرية؛
- تعزيز وسائل النقل المدرسي والخدمات
 الغذائية ؛
- إعادة تأهيل شبكات النقل المدرسي غير
 الصالحة (المسارات المدرسية)؛
 - توسيع التعليم الأولي؛

•••

برنامج وعقود الأهداف لسنة 2026

- 🗖 التأهيل الترابي المندمج:
- برنامج فك العزلة القروية: إعادة تأهيل المسالك القروية، مع تحديد الأولويات بناء على سهولة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل المدارس والمراكز الصحية.
- الكهرباء والإنارة العامة بالطاقة الشمسية: تركيب أعمدة إنارة شمسية في الدواوير والمحاور الثانوية، مع التركيز على المناطق القروية وشبه الحضرية.
- تطوير المراكز القروية الناشئة: تحديث الأسواق، فضاءات الشباب، المراكز النسائية، والخدمات الإدارية في المراكز الجماعية....

- التشغيل والإدماج الاقتصادي
- الأوراش الترابية كثيفة الحاجة إلى اليد العاملة -التشغيل المؤقت: تنفيذ أعمال صيانة المسالك، إعادة التشجير، وتطوير الهياكل المائية الخفيفة؛
- دعم المشاريع القروية الصغيرة والمتوسطة : منح تمهيدية للأنشطة المحلية مثل الصناعة التقليدية، تربية الماشية، والخدمات القروية؛
- تثمين المنتجات المحلية: دعم الحصول على العلامات التجارية والتسويق للمنتجات المحلية؛
- دعم التعاونيات الإنتاجية النسائية والزراعية: منح مستهدفة لتجهيز المعدات، التغليف، والتسويق؛
- أنشطة موسمية ذات أثر اجتماعي كبير: إعادة تأهيل المباني المدرسية، المراكز الصحية، والمساحات الخضراء.

إن التنمية الترابية المندمجة ليست برنامجًا إداريًا، بل هي عقد ثقة بين الدولة والمواطنين.

تقوم على الإصغاء، والثقة، والإبداع المشترك.

كل صوتٍ له قيمة، وكل مجال ترابي هو مصدر قوة.

المراحل اللاحقة ورشات تشاورية موضوعاتية حول: التشغيل، الماء، الصحة والتعليم و التأهيل الترابي،

02

وجرة: الأربعاء 19 نونبر 2025 – على الساعة 09 صباحا - بمقر ولاية جهة الشرق، عمالة وجدة أنجاه

الورشة الأولى

النهوض بالتشغيل



الورشة الثالثة

التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية



التربية والتعليم والخدمات الصحية

الورشة الثانية



الجلسة العامة

عرض نتائج الورشات (الجلسة العامة بمشاركة جميع الفاعلين)



الورشة الرابعة

التأهيل الترابي

المندمج

شكر الم جميعا على حسن الإصغاء

منهجية التشاور

- 1. تخصيص الفترة الصباحية، مع الحرص على تحقيق التوازن في تناول مختلف محاور الورشة. تحليل الوضعية الراهنة (نِقَاط القوة والضعف)
 - 2. تعيين مقررين للورشة.
 - عناقشة جماعية وتوحيد الرؤى حول الأولويات،
 - مراعاة، كلما أمكن ذلك، التوازن في تمثيل الفاعلين الترابيين في التدخلات (وظيفيا، ومؤسساتيا) ؟
 - 5. 3 دقائق لكل متدخل (ة)، مع مراعاة التقيد بمحور الورشة.
- 6. التركيز على تشخيص موضوعي ودقيق، وتقديم توصيات واقعية وقابلة للتنفيذ ولها انعكاسات مباشرة على السكان؛
 - 7. في ختام الورشة، يتم تلاوة التقرير التركيبي أمام المجموعة من طرف مقرّر اللقاء.

عرض نتائج الورشات (الجلسة العامة الختامية بمشاركة جميع الفاعلين)





لقاءات التشاور اکهاادات التشاور اکهاادات التشاور اکهادات التشاور Rencontres de concertation

https://forms.gle/pi5ANYqSCC9yqoD19